



18 مارس 2022

بين تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية وتداعيات اضطراب المعهد الوطني للإحصاء عدم توفر المعطيات يعمّق الضبابية .

المراجع

1 المعهد الوطني للإحصاء
سيعود إلى العمل الاثنين المقبل
(shemsfm.net)

2 المعهد الوطني للإحصاء
يستأنف نشر مؤشراتّه خلال الأسبوع
المقبل (shemsfm.net)

3 L'inflation augmente
pour le quatrième mois consécutif en
janvier (ilboursa.com)

4 ارتفاع أسعار المنتجات
الفلاحية يزيد من هشاشة البلدان
العربية (orientxxi.info)

توقف أو تأخر نشر هذه البيانات إلى ضبابية الرؤية وعدم القدرة على تكوين صورة واضحة للاقتصاد التونسي فلا زلنا غير قادرين على تحديد مدى عمق تأثير الأزمة الروسية - الأوكرانية التي اندلعت في 24 فيفري 2022 نظرا لعدم توفر معلومات حول المؤشرات الاقتصادية لتونس لشهر فيفري.

ومع غياب هذه المؤشرات التي تساعد في تحديد سياسات وتوجهات المستثمرين وسلطة الاشراف على حد سواء يصبح اتخاذ القرار وتحديد التوجهات والاصلاحات امرا في غاية التعقيد نظرا لضبابية الرؤية وغياب المعلومة.

وضعية التوتر التي تعيشها الاسواق العالمية منذ 24 فيفري ادت الى تغييرات جذرية في أسعار الحبوب ففي غضون ساعات ارتفعت كل من أسعار القمح والشعير والذرة ب 30 بالمائة مقارنة بما قبل الأزمة^[4] وفي تعليقه على تداعيات الأزمة على بلدان المنطقة، صرح نائب مجموعة البنك الدولي فريد بالحاج أن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ستعيش تبعات سلبية مضاعفة على مستويات الامن الغذائي خاصة البلدان الغير مصدرة للمحروقات وهو ما يشمل تونس.

تشير المعطيات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء أن مؤشر التضخم الغذائي قد ارتفع ب 7.8 بالمائة بين جانفي 2021 وجانفي 2022 اي قبل انطلاق الأزمة ولا زلنا غير قادرين على تحديد عمق هذه التداعيات في انتظار تحيين المؤشرات من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

بعد تواصل إضراب أعوان المعهد الوطني للإحصاء لأكثر من شهر، أعلن الكاتب العام للنقابة الاساسية للمعهد مهدي هلاي عن استئناف العمل بشكل طبيعي بداية من 14 مارس 2022. حيث سيتم العمل على تلافي التأخير الحاصل في جمع ونشر البيانات على الموقع الرسمي للمعهد.^[1]

أدى التحرك الاحتجاجي الذي طالب من خلاله أعوان المعهد الوطني للإحصاء بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بالأعوان الى توقف نشر البيانات الرسمية المتعلقة بعدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية على غرار مؤشرات النمو والبطالة والتضخم والتجارة الخارجية حيث تم تدارك نشر المؤشرات في 14 مارس 2022.^[2]

المؤشرات التي تم نشرها المعهد بتاريخ 14 مارس 2022 تتعلق ب مؤشرات النمو والبطالة بالنسبة للثلاثي الرابع لسنة 2021 ومؤشرات التضخم والتجارة لشهر جانفي 2022.^[3] حيث أدى الإضراب الذي انطلق في 18 جانفي ليتحول الى إضراب مفتوح في 28 جانفي الى تعطل عملية جمع البيانات ميدانيا والعمل على المؤشرات لنجد أنفسنا في شهر مارس مع بيانات أواخر 2021 وجانفي 2022 التي أصبحت تعدّ منتهية الصلاحية نظرا للتطورات السريعة التي شهدتها الاسواق العالمية والمحلية على حد سواء.

تعتبر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ينشرها المعهد الوطني للإحصاء أداة لفهم وتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد لكل الفاعلين على غرار الباحثين والمستثمرين التونسيين والأجانب والجهات المانحة. يؤدي